

Distr.: General
19 July 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 75 (ب) من جدول الأعمال المؤقت *

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق
الإنسان والحريات الأساسية

القضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقررة الخاصة المعنية بالقضاء
على التمييز ضد الأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم، أليس كروز، الذي أعد وفقاً لقرار مجلس حقوق
الإنسان 6/44.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/76/150

190821 130821 21-10009X (A)



تقرير المقررة الخاصة المعنية بالقضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم، أليس كروز

مهمة لم تكتمل: التمييز في القانون ضد الأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم

موجز

هذا هو التقرير الأول المقدم إلى الجمعية العامة من المقررة الخاصة المعنية بالقضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم، أليس كروز. وهي تحدد في هذا التقرير وجود أكثر من 100 قانون تميّز ضد الأشخاص ذوي الجذام على نطاق العالم، وتبحث عن منشأ هذه القوانين في التصورات الأحيائية - الطبية الخاطئة عن المرض كما تبحث أحكام هذه القوانين والنتائج المترتبة عليها، والتي تنعكس في استمرار تجريد الأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم من إنسانيتهم. وتبحث المقررة الخاصة أيضاً الجهود المبذولة لتحقيق الموامة القانونية، ويستند تحليلها لتأثير التمييز في القانون ضد الأشخاص ذوي الجذام إلى التجارب التي عاشها الأفراد المعنيون من أجل البرهنة على دواعي الضرورة الملحة للانتهاء من مهمة الاعتراف الرسمي بالأشخاص ذوي الجذام كأصحاب حقوق. ومن أجل الإسهام في القضاء على التمييز الرسمي وإنفاذ المساواة الرسمية للأشخاص ذوي الجذام، تقدّم المقررة الخاصة توصيات ببناءة من أجل القضاء على القوانين والأعراف والممارسات التمييزية، وكذلك لمكافحة بعض العواقب الأكثر إلحاحاً المترتبة على التمييز الواسع في القانون فيما يتعلق بتمتع الأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم بالحقوق وإتاحة وصولهم إلى الفرص على قدم المساواة مع غيرهم.

المحتويات

الصفحة	الفصل
4	أولاً- مقدمة
7	ثانياً- النظر إلى الوراثة لفهم التمييز المؤسسي الحالي
9	ثالثاً- قوانين تمييزية في جميع أنحاء العالم
10	رابعاً- جدول زمني للقوانين التمييزية
12	خامساً- الحقوق التي تنتهكها القوانين التمييزية
15	سادساً- العادات والممارسات التمييزية التقليدية
17	سابعاً- الجهود الرامية إلى القضاء على التمييز في القانون
19	ثامناً- الاستنتاجات
22	تاسعاً- التوصيات

أولاً- مقدمة

- 1- في عام 2010، اعتمدت الجمعية العامة القرار 215/65 بشأن القضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم، مؤكدة من جديد أنه ينبغي معاملة الأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم كأفراد لهم كرامة ويحق لهم التمتع بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بموجب القانون الدولي العرفي، والاتفاقيات ذات الصلة، والدساتير والقوانين الوطنية. كما أحاطت الجمعية علماً في هذا القرار بالمبادئ والمبادئ التوجيهية للقضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم.
- 2- والمبادئ والمبادئ التوجيهية هي معيار غير تعاهدي يعزز الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ويفسر ويترجم القواعد الملزمة قانوناً فيما يتعلق بأوضاع واحتياجات مجموعة معينة من الأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم (انظر الوثيقة A/HRC/41/47). وهذه المبادئ تزود الدول بخارطة طريق لرصد حالة الأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم ولتنفيذ التدابير التي يمكن، عن طريق إنفاذ القانون الدولي لحقوق الإنسان، أن تضمن لهم المساواة الرسمية والموضوعية.
- 3- وأنشأ مجلس حقوق الإنسان، في قراره 9/35، ولاية المقرر الخاص المعني بالقضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم من أجل متابعة التقدم المحرز والتدابير التي تتخذها الدول لتحقيق التنفيذ الفعال للمبادئ العامة والمبادئ التوجيهية وتقديم تقارير عنهما. ومدد المجلس، في قراره 6/44، ولاية المقرر الخاص بغية مواصلة تقديم التقارير إليه سنوياً، وكذلك تقديم التقارير إلى الجمعية العامة.
- 4- وقامت المقررة الخاصة المعنية بالقضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم، أليس كروز، بتنفيذ نهج محوره الناس بشأن الولاية التي عهد بها إليها مجلس حقوق الإنسان. فالتجريد التاريخي والنظمي للأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم من إنسانيتهم يجعل التمكين هو مفتاح مقاومة تبعيتهم البنيوية والواسعة النطاق. فهذا التمكين، بتعزيزه المشاركة النشطة والتفكير النقدي والتوعية وفهم القرارات والموارد المهمة وإمكانية الوصول إليها والسيطرة عليها، يمكن الأشخاص الموجودين في أوضاع حرمان من تحقيق قدر أكبر من السيطرة على حياتهم، ومن تعزيز مشاركتهم الديمقراطية، مع تحسين فهمهم النقدي لكل من السياقات التي يوجدون فيها وصلاتهم بعلاقات القوة والهياكل الاجتماعية المهيمنة.
- 5- وبهذا النهج، تسعى المقررة الخاصة إلى مد جسر لفئة من الناس تعيش في حالة ضعف شديد وجرى بشكل منهجي دفعها إلى أقصى الخلف في النظام العام لحقوق الإنسان، وتسعى بالتالي إلى ضمان استدامة الجهود المضطلع بها من أجل القضاء على كل من المرض والوصم المرتبط به، نظراً إلى أن تمكين الأفراد والجماعات يمكن أن يسهم في إحداث تحول في القوانين والسياسات والممارسات والأعراف وعلاقات القوة. ويعكس هذا النهج أيضاً روح خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي جرى التأكيد فيها على أن التنمية يجب أن تتجاوز مجرد إحداث تحول في الأوضاع المادية للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع حرمان إلى تمكينهم فعلياً من التعبير عن آرائهم ومن الاختيار.
- 6- واستناداً أيضاً إلى نهج تعاوني، عملت المقررة الخاصة باستمرار مع هيئات الأمم المتحدة والوكالات الحكومية الدولية - ولا سيما منظمة الصحة العالمية - والدول الأعضاء، وقادة العالم السياسيين والدينيين، والأوساط الأكاديمية، والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في الميدان، مثل سفير النوايا الحسنة لمنظمة الصحة العالمية للقضاء على الجذام، والشراكة العالمية من أجل القضاء على الجذام، ومنظمات

المجتمع المدني العاملة في مجال الجذام، والمنظمات الوطنية والشعبية للأشخاص ذوي الجذام، وذلك من أجل تعزيز أوجه التآزر، وتحفيز التغيير النظمي.

7- وأسهمت المقررة الخاصة في خارطة طريق منظمة الصحة العالمية لأمراض المناطق المدارية المهملة للفترة 2030-2021⁽¹⁾ وفي استراتيجية منظمة الصحة العالمية لمكافحة الجذام للفترة 2030-2021⁽²⁾ وشجعت على نحو استباقي تعميم مراعاة الجذام في أعمال هيئات المعاهدات، ولا سيما لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاستعراض الدوري الشامل. وكرست أيضاً جهوداً لجعل معايير حقوق الإنسان في متناول الأشخاص ذوي الجذام والمنظمات التي تمثلهم. وجعلت نفسها باستمرار على أهبة الاستعداد لتقديم التوجيه التقني إلى الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة بغية التصدي للوصم والتمييز القائمين على الجذام.

8- ومكنت الأعمال المرتبطة بولاية المقررة الخاصة من إنتاج مجموعة من الأدلة الجديدة بشأن التمييز القائم على الجذام، ومن زيادة الانتباه على نطاق أوسع للنهج القائم على نوع الجنس (النهج الجنساني) وزيادة اللجوء إليه بشأن القضايا المتصلة بالجذام، فضلاً عن التمكين من مشاركة الأشخاص ذوي الجذام والمنظمات التي تمثلهم. وقدمت المقررة الخاصة إطاراً للسياسات لخطط العمل القائمة على الحقوق وقدمت إرشادات إلى الدول ومنظمات المجتمع المدني بشأن سياق تأثير جائحة كورونا (كوفيد-19) تأثيراً غير متناسب على الأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم⁽³⁾.

9- وتبحث المقررة الخاصة في هذا التقرير، وهو أول تقرير تقدّمه إلى الجمعية العامة، التمييز في الأطر القانونية الوطنية ضد الأشخاص ذوي الجذام. وجرى تضمين المبدأ التوجيهي رقم 1 من المبادئ والمبادئ التوجيهية الحاجة اللازمة إلى المواءمة القانونية كجزء من الجهود العالمية والوطنية للقضاء على التمييز القائم على الجذام، وهو المبدأ الذي يؤكد أنه ينبغي أن تتخذ الدول جميع التدابير التشريعية والإدارية والتدابير الأخرى المناسبة لتعديل أو إبطال أو إلغاء القوانين واللوائح والسياسات والعادات والممارسات القائمة التي تميّز بشكل مباشر أو غير مباشر ضد الأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم؛ وكذلك العديد من أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ والركيزة الاستراتيجية 4 من استراتيجية منظمة الصحة العالمية لمكافحة الجذام. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، أفاد 21 بلداً أنه لا يزال يوجد لديها 39 قانوناً ساري المفعول في عام 2018 تسمح بالتمييز القائم على الجذام⁽⁴⁾، ما يُظهر بوضوح أهمية تحقيق المساواة الرسمية للأشخاص ذوي الجذام.

10- وتشمل أهمية وتأثير التمييز في القانون ما يلي: تصنيف مجموعات الناس وتأطير الهويات؛ وإمكانية الوصول إلى الموارد والخدمات والحقوق؛ وفرص التصرف بحرية واستقلالية في المجتمع. ولا يمكن إنكار القوة المتزايدة للقانون في تأطير الأبعاد العامة والخاصة للحياة الاجتماعية. وقد أشار الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات إلى أن القوانين آلية لا بد منها للتمتع بحقوق الإنسان. وتحدد القوانين القيم والمبادئ العملية التي عن طريقها تعتبر الأفعال والسلوكيات مقبولة أو مجرّمة وموصومة (انظر الوثيقة A/HRC/35/29).

(1) انظر الرابط: www.ohchr.org/Documents/Issues/Leprosy/AliceCruz-April2019.pdf.

(2) انظر الرابط: www.ohchr.org/Documents/Issues/Leprosy/STM_WHO_consultation.pdf.

(3) انظر الرابط: www.ohchr.org/Documents/Issues/Leprosy/SR_leprosy_Open_letter_22May2020.pdf، والوثيقة A/HRC/47/29.

(4) WHO, "Weekly epidemiological record", vol. 94, No. 35/36 (30 August 2019), pp. 389-412

ولا يمكن إنكار أن القوانين تؤدي دوراً بنائياً في ديناميات التمييز الرسمي، وكذلك في التمييز الموضوعي، بمعنى أنها تقن السلوك الاجتماعي وتنظمه وتؤثر عليه.

11- وإذا كان صحيحاً أن التمييز، في الممارسة العملية، يشير إلى أي معاملة غير عادلة للناس أو ضارة بهم تؤدي إلى ضياع الفرص، وإلى الحرمان المادي، والضرر البنيوي، والوصم، وضعف إمكانية الوصول إلى منافع الدولة وخدماتها، فإن الحقيقة هي أن التحيز الأيديولوجي يكمن دائماً في جذور التمييز⁽⁵⁾. وهذه التحيزات الأيديولوجية يُبقي عليها بفعل علاقات القوة غير المتكافئة التي تُبقي في الوقت نفسه على التحيزات. وهذا هو السبب في أن الفئات التي يجري التمييز ضدها تُحرَم عادة من وسائل التصدي للتمييز.

12- والنقطة الرئيسية في هذا الصدد هي أن التمييز المضغى عليه الطابع المؤسسي ضد الأشخاص ذوي الجذام يعكس تحيزاً أيديولوجياً يحدث اجتماعياً عبر الزمن عن طريق النظم الثقافية المختلفة والنماذج التفسيرية للجذام، وهو تحيز أخضع تاريخياً الأشخاص ذوي الجذام للهيكل الاجتماعي التي تنكر عليهم ليس فقط انتماءهم إلى المجتمعات المحلية والوطنية، بل أيضاً إنسانيتهم. كما أُبقي على التمييز المؤسسي ضد الأشخاص ذوي الجذام بفعل التحيزات الأيديولوجية التي أبقت هي نفسها في الوقت نفسه على هذا التمييز المؤسسي، ما أجاز وأدام تجريدهم من إنسانيتهم عن طريق تأطير ما يراه المجتمع طبيعياً ومقبولاً ومرغوباً فيه، وكذلك العكس، الذي أصبح الجذام يجسده في ضوء الخلفيات الثقافية المختلفة. ولا يمكن إنكار أن إضفاء الطابع المؤسسي على التمييز القائم على الجذام قد دفع إلى وضم الأفراد المصابين به وتجريدهم من إنسانيتهم وإلى جعل هذا الوضم شيئاً طبيعياً. وهذا هو السبب في أن الموامة القانونية والاعتراف الرسمي بالأشخاص ذوي الجذام بوصفهم أصحاب حقوق هما أمران يشكّلان ليس فقط التزاماً على الدولة، بل أيضاً واجباً أخلاقياً عليها.

13- ولا يزال التمييز ضد الأشخاص ذوي الجذام في القانون مستمراً في عالم الدول التي صدقت على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والتي تؤكد دساتيرها الوطنية الحق في المساواة وفي عدم التمييز. ومجرد وجود هذه القوانين يعوق الاعتراف بحقوق الإنسان للأشخاص ذوي الجذام، بدءاً بأبسط حق من هذه الحقوق كافة، أي: الحق في المساواة. فإذا كانت الدولة تؤكد المساواة بين جميع الأشخاص أمام القانون وفي الوقت نفسه تُبقي على القوانين التي تميز ضد مجموعة معينة من الناس، فإنها تُنكر بذلك على هذه المجموعة من الناس الحقوق والحريات الأساسية إنكاراً فعلياً وبالتالي تنتهك الالتزامات الدولية والوطنية.

14- ومن أجل تحديد القوانين التمييزية القائمة ضد الأشخاص ذوي الجذام والإبلاغ عنها، ولتقديم إرشادات فنية إلى الدول في هذا الصدد، تشاورت المقررة الخاصة مع الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني بشأن القوانين واللوائح والمراسيم والقرارات والسياسات الوطنية التي لها تأثيرات تمييزية على الأشخاص ذوي الجذام و/أو أفراد أسرهم، فضلاً عن الأنظمة العرفية القائمة، بما في ذلك القواعد التقليدية غير المكتوبة، التي لها تأثيرات تمييزية عليهم. وتُسَلِّم المقررة الخاصة بوجود نظم قانونية مختلفة تتعايش معاً في بعض المجتمعات، ولذلك فإنها دعت إلى تلقي الدعم من الدول ومنظمات المجتمع المدني في تحديد المعايير التقليدية غير المكتوبة التي تشكل جزءاً من النظم القانونية التي لم تُنشئها الدولة. كما طلبت معلومات عن التدابير المتخذة

Nancy Krieger, "Discrimination and health inequities", *International Journal of Health Services*, vol. 44, (5)

.No. 4 (2014), pp. 643-710

لإلغاء أو تعديل القوانين والقواعد التمييزية. وقد استجاب ما مجموعه 10 دول و22 منظمة من منظمات المجتمع المدني⁽⁶⁾ لدعوة المقررة الخاصة للتعاون في تقييم التمييز في القانون. كما أجرت المقررة الخاصة محادثات متعمقة مع العديد من الأشخاص ذوي الجذام والمنظمات التي تمثلهم لكي تفهم بشكل أفضل تجاربهم التي عاشوها فيما يتعلق بالتمييز في القانون.

15- والمعلومات المقدّمة من منظمات المجتمع المدني، والتي تتضمن أشمل قاعدة بيانات بشأن القوانين التمييزية القائمة حالياً والتي تعمل ضد الأشخاص ذوي الجذام، وهي القاعدة التي جمّعها الاتحاد الدولي لرابطات مكافحة الجذام⁽⁷⁾، هي والبيانات التي قدّمتها منظمات المجتمع المدني الأخرى؛ قد خضعت لمراجعة دقيقة، مع التحديد والفحص المناسبين للنصوص الكاملة للقوانين المبلّغ عنها. وستتاح قائمة بأمثلة على القوانين التمييزية من بلدان مختلفة على **الصفحة الشبكية الخاصة بهذا التقرير**⁽⁸⁾. وتحدد قاعدة بيانات الاتحاد وحدها 130 قانوناً في بلدان مختلفة تميّز بشكل مباشر ضد الأشخاص ذوي الجذام. ولتقييم التمييز في القانون ضد الأشخاص ذوي الجذام، نظرت المقررة الخاصة إلى القوانين بالمعنى الضيق وبالمعنى الواسع على السواء. فالقوانين بالمعنى الضيق للكلمة هي صكوك معيارية يجري إعدادها والموافقة عليها في المجالس النيابية على الصعيدين المركزي والمحلي. أما القوانين بالمعنى الواسع فهي صكوك معيارية، مثل اللوائح والمراسيم والمبادئ التوجيهية، التي وضعتها هيئات تنظيمية أخرى.

16- وتسلم المقررة الخاصة بصعوبة تحديد هذه القوانين والأنظمة والقواعد وبصعوبة الاحتفاظ بمعلومات محدّثة عن حالتها. وبينما تعتمد المقررة الخاصة على عمل الجهات المختلفة صاحبة المصلحة لرسم خريطة بالقوانين التمييزية، فإنها ترحب بمزيد من النقاش مع الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة بصورة محددة، وهي على أهبة الاستعداد للمشاركة في تعاون فني بغية تعديلها أو إلغائها. وهي بهذا التقرير تود أن توجّه الانتباه إلى مسألة تتعلق بمهمة غير مكتملة، وهي: المواءمة القانونية لمسألة المساواة الرسمية للأشخاص ذوي الجذام وإنفاذ هذه المساواة.

ثانياً - النظر إلى وراء لفهم التمييز المؤسسي الحالي

17- تُظهر البيانات المتاحة بشأن التمييز في القانون ضد الأشخاص ذوي الجذام أن القوانين التي تميّز ضد هذه الفئة من الناس قد أُعدّت وأدخلت حيز النفاذ منذ بداية القرن العشرين. وكان العمل في إضفاء الطابع المؤسسي الواسع النطاق على أوجه الحظر والتمييز القائمة على الجذام قد بُدئ في إنفاذه خلال المرحلة الأولى من التاريخ الحديث للجذام، فيما بين عامي 1873 و1948 (انظر الوثيقة A/HRC/38/42)، ولم يتوقف هذا العمل عند هذا الحد، وهو ما سيجري بيانه بتفصيل أكبر.

18- وتشير المقررة الخاصة إلى أن اكتشاف العامل المسبب لمرض الجذام، وهو *المتفطرة الجذامية*، في أواخر القرن التاسع عشر قد أدى إلى استجابة موحدة من جانب الخبراء والحكومات بأوروبا في عام 1879

(6) الأوراق المقدّمة من الدول ومنظمات المجتمع المدني والتي أذنت هي بنشرها ستتاح على الصفحة الشبكية المخصّصة لولاية المقررة الخاصة: www.ohchr.org/EN/Issues/Leprosy/Pages/LeprosyIndex.aspx.

(7) انظر الرابط: <https://ilepfederation.org/discriminatory-laws>.

(8) انظر الرابط: www.ohchr.org/EN/Issues/Leprosy/Pages/DiscriminatoryImpacts.aspx.

على أساس فكرة العدوى، ما أدى إلى إنشاء الآلاف من الأماكن لعزل الأشخاص ذوي الجذام وحبسهم فيما كان يُعرف آنذاك بالدول الإمبراطورية، وكذلك في البلدان والأقاليم الواقعة تحت الحكم الاستعماري. ووصفت الدول الأوروبية الجذام بأنه خطر إمبراطوري (المرجع نفسه).

19- وبموجب سياسات الدولة هذه، كان يجري فصل الأشخاص ذوي الجذام عن أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، وسُنَّ حظر على إنجابهم في كثير من البلدان، بينما ذهبت بلدان أخرى إلى حد ممارسة التعقيم القسري لهم. وطُبِّقت هذه السياسات نفسها في عام 1923 على أطفال الأشخاص ذوي الجذام. وفُصل المواليد الأصحاء قسراً عن والديهم، كما عُزل كثير منهم عن مجتمعاتهم المحلية.

20- ولم يكن يوجد قط أي دليل علمي يدعم الفصل الوقائي للأشخاص ذوي الجذام، ومع ذلك كان هذا الفصل واسع الانتشار منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أواخر القرن العشرين - أي بعد نصف قرن تقريباً من اكتشاف علاج للجذام. وكان عام 1948 هو النقطة التي تخلّى عندها خبراء الجذام عن سياسة الفصل الإلزامي. بيد أن الفصل كسياسة رسمية ظل قائماً في بعض البلدان حتى أواخر القرن العشرين. ورغم أنه قد يكون من الصعب تقدير عدد مستوطنات ذوي الجذام في العالم التي لا تزال تعمل، فمن المحتمل أنها تزيد عن ألف (1 000) مستوطنة.

21- وقد علّمت جائحة كوفيد-19 العالم ما ظل الأشخاص ذوو الجذام يعرفونه طوال عقود وقرن، وهو أن الصحة والمرض ليسا مجرد ظاهرتين أحيائيتين (بيولوجيتين). فقد أثبتت المعرفة المتراكمة في ميدان الأنثروبولوجيا الطبية الفرق بين الاعتلال، أي العملية الجسدية نفسها، والمرض، أي نهج تصنيف الأمراض الذي يستحدثه نظام طبي معين، والذي دائماً ما يكون قائماً على أسس ثقافية. والأمراض هي بنيات أحيائية - اجتماعية ويمكن للنماذج التفسيرية للمرض، كما يظهر من تاريخ الأوبئة، أن تأتي بقوالب تعريفية دامغة بل وأن تؤدي إلى نشوء وضمة مؤسسية وبنوية. وبالنسبة إلى الدول الحديثة، أصبح الطب الأحيائي يدخل في صميم تعيين الحدود بين ما هو طبيعي وما هو مرضي، وفي صميم تصنيف مجموعات من الناس تحت هذه الفئات. والمفهوم المتعلق بالمواطن الحديث هو نفسه يدخل في صميم التصورات السياسية - الأحيائية بشأن ما هو طبيعي وما هو مرضي.

22- وخلال الفترة المبكرة من تشكيل الدول الحديثة، أصبح الجذام يجسد كل ما كان يعتبر مناقضاً للمشروع الحديث، أي التخلّف الهيكلي الذي كان يتعين استئصاله من الدول الحديثة. وليس من المبالغة القول بأن الوضمة كانت هي السبب وراء سياسة الدولة المتمثلة في الفصل القسري، لأنها نتجت عن تحيز أيديولوجي أكثر مما نتجت عن أدلة علمية، بينما لم تكن تهدف إلى أقل من إبعاد الجذام عن طريق إبعاد المصابين به. ولكن إذا كان هذا التحيز الأيديولوجي قد فُتح له الباب في الدول المركزية، فقد جرى نقله أيضاً إلى البلدان والأقاليم الواقعة تحت الحكم الاستعماري والهيمنة الاستعمارية، ما حوّل التمييز المضغى عليه الطابع المؤسسي ضد الأشخاص ذوي الجذام إلى واقع عالمي. وعلاوة على ذلك، لا تزال هذه السياسة تؤثر على حياة الأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم الذين جرى إخضاعهم لها، ولذلك فإنها تشكل انتهاكاً مستمراً.

23- وظل هذا التحيز الأيديولوجي مستمراً مع مرور الوقت هو وقدرته على تشكيل تمييز مؤسسي، حتى بعد اكتشاف علاج للجذام في منتصف القرن العشرين. بل إن مفهوم الطب - الإحيائي الذي أكد الحاجة إلى الفصل الوقائي قد استمر، حتى بعد فضح زيفه، في التأثير على الأطر القانونية والتنظيمية الوطنية في مجالات متنوعة مثل تلك المتعلقة بحرية التنقل، والمشاركة في الحياة السياسية والحياة

الاجتماعية، والحياة الأسرية، وأنظمة العمل، وأنظمة الهجرة وتأشيرات الدخول. وتضفي هذه الأطر القانونية والتنظيمية المشروعية القانونية على التمييز الهيكلي والشخصي القائم على الجذام وتعزز هذا التمييز، فتؤيد بذلك نزع الصفة الإنسانية عن الأشخاص ذوي الجذام وتجعله أمراً طبيعياً وتحرمهم من أي إمكانية للتمتع بحياة يعيشون فيها بكرامة.

ثالثاً - قوانين تمييزية في جميع أنحاء العالم

24- حُدد وجود قوانين تميّز ضد الأشخاص ذوي الجذام في كل من البلدان التي يتوطنها الجذام وتلك التي لا يتوطنها. ووفقاً للاتحاد الدولي لرابطة مكافحة الجذام، لا تزال توجد قوانين تمييزية في الإمارات العربية المتحدة، وبابوا غينيا الجديدة، وباكستان، وبربادوس، وتايلاند، وجامايكا، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسري لانكا، وسنغافورة، والسنگال، والفلبين، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومصر، ومقاطعة تايوان الصينية، وميانمار، وناميبيا، ونيبال، والنيجر، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية⁽⁹⁾. ووفقاً لقاعدة بيانات هذا الاتحاد والمعلومات المقدّمة من منظمات المجتمع المدني الأخرى، فإن آسيا هي القارة التي تسود فيها القوانين التمييزية ضد الأشخاص ذوي الجذام. وقد أبلغت منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الاتحاد، عن وجود قوانين تمييزية في: إثيوبيا، وبابوا غينيا الجديدة، وسري لانكا⁽¹⁰⁾، وميانمار⁽¹¹⁾، ونيبال، والهند. والهند وحدها مسؤولة عن قرابة 77 في المائة من القوانين التمييزية المتعرّف عليها في جميع أنحاء العالم، فقد حُدد وجود أكثر من 100 قانون من هذا القبيل بها، وفقاً لقاعدة بيانات هذا الاتحاد⁽¹²⁾.

25- وفي البلدان التي حُدد فيها وجود قانون تمييزي واحد على الأقل، تبين أن هذه القوانين تشمل ما يلي: (أ) القوانين المتصلة بالصحة العامة والتي تنص على العزل القسري للأشخاص ذوي الجذام وإدخالهم مستشفيات وفصلهم عن غيرهم؛ و(ب) القوانين المتصلة بالهجرة التي تمنع كلاً من دخول الأشخاص ذوي الجذام ومنحهم تأشيرات وترخيص إقامة وعمل. وفي البلدان التي حُدد فيها وجود أكثر من قانون تمييزي، يكون من الممكن تحديد وجود نظام متعدد الأوجه يفصل الأشخاص ذوي الجذام عن باقي المجتمع عن طريق تطبيق القوانين في مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة. وتتشكل هذه النظم المتعددة الأوجه بفعل قوانين ومعايير مختلفة تنظم العلاقة بين المجتمع والأشخاص ذوي الجذام في ظل التحيز الأيديولوجي (الذي يدحضه العلم الحالي تماماً) الذي يصنف الأشخاص ذوي الجذام على أنهم خطر صحي على باقي المجتمع. ومن ثم، يجري استخدام القوانين لفصل الأشخاص ذوي الجذام عن أوضاع التعايش العام والمهني والأسري، واستبعادهم جذرياً من أماكن العمل ومن التمثيل السياسي والمشاركة النشطة في قطاعات المجتمع المختلفة. وفي بعض الحالات،

(9) انظر الجدول 1 من التقرير الموجود على الصفحة الشبكية: www.ohchr.org/EN/Issues/Leprosy/Pages/DiscriminatoryImpacts.aspx

(10) انظر الجدول 2 من التقرير الموجود على الصفحة الشبكية: www.ohchr.org/EN/Issues/Leprosy/Pages/DiscriminatoryImpacts.aspx

(11) أكدت منظمات المجتمع المدني من ميانمار على وجود شكوك لديها بشأن ما إذا كانت هذه القوانين لا تزال سارية المفعول أم لا.

(12) يختلف عدد القوانين التي تميّز ضد الأشخاص ذوي الجذام في الهند في الأوراق المختلفة المقدّمة من أجل هذا التقرير، وهو ما يبرهن أيضاً على تعقّد مسألة التمييز في القانون ضد الأشخاص ذوي الجذام في البلد ويسهم في الدعوات المطالبة باتخاذ إجراءات قوية للتعرف على أوجه التمييز الرسمي والمؤسسي في هذا البلد الذي يوجد به أكبر عدد مطلق من حالات الجذام في العالم.

تذهب القوانين إلى حد تطبيق عقوبات على السلطات العامة عند عدم قيامها بإبعاد الأشخاص ذوي الجذام من الأماكن ووسائل النقل العامة.

26- وفي الحالة المحددة للهند، يشير العدد الكبير من القوانين التي تميّز ضد الأشخاص ذوي الجذام في البلد إلى وجود نظام شديد التعقيد ينتشر فيه التمييز في عدة أبعاد من الحياة، فيشمل الحيّز العام والحيّز الخاص على السواء، ويمتد من لوائح الصحة العامة ليصل إلى تنظيم المدن وأماكن الاحتجاز، وإمكانية الوصول إلى مناصب الإدارة وصنع القرار في الجهات العامة والخاصة، ولوائح العمل المتعلقة بتجريم التسول. ويجدر التأكيد على أن انتشار مثل هذه القوانين في الهند هو أيضاً نتيجة للتنظيم الإداري والإقليمي المعقد في البلد، والذي بموجبه تتمتع كل من الحكومة المركزية والحكومات المحلية بسلطات تشريعية. وهكذا تضاعفت الآليات التمييزية على المستويات المختلفة للحكومة والإدارة، مع الإصدار الوافر لقوانين وأنظمة مماثلة من جانب الهيئات والإدارات الحكومية المختلفة.

27- وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من القوانين التمييزية التي حُدّد وجودها في جميع أنحاء العالم تقدّم أمثلة مقنعة لكيف أن الأطر القانونية والتنظيمية التي تميّز ضد الأشخاص ذوي الجذام تنتشغل بفعل التحيزات الأيديولوجية التي تستنسخ وتستتقي في الوقت نفسه قوالب الوصم. وهذه القوانين تمييزية ليس فقط في محتواها ولكن أيضاً في اللغة المعتمدة فيها، والتي تستنسخ القوالب النمطية الضارة وتُضفي الشرعية عليها وتُبقيها سارية المفعول. وفي الواقع، يعتمد كثير من القوانين التمييزية التي حُدّد وجودها لغة مهينة - تُعرّف الأشخاص ذوي الجذام على أنهم "مجذومون"، وهو أمر محظور بموجب المبدأ التوجيهي رقم 9 من المبادئ والمبادئ التوجيهية، الذي يؤكد صراحة أنه ينبغي أن تزيل الدول اللغة التمييزية، بما في ذلك الاستخدام المهين لمصطلح "المجذوم" أو ما يعادله في أي لغة أو لهجة، من المنشورات الحكومية وأن تراجع على وجه السرعة، حيثما أمكن، المنشورات الحالية التي تحتوي على هذه اللغة - رغم أن كثيراً من الدول التي تستخدم هذه اللغة في نصوصها القانونية قد أيدت المبادئ والمبادئ التوجيهية. وعلاوة على ذلك، ففي بعض النصوص القانونية التي توطّر هذه القوانين، يوصف الجذام خطأً بأنه خبيث، ما يُسهّم في استمرار التصورات الخاطئة بشأن انتقاله. وأخيراً، فإن القواعد التي تقرر عدم أهلية الأشخاص ذوي الجذام لشغل وظائف في الخدمة المدنية تُنشئ علاقة وُصم ارتباطية بين مجموعات مختلفة من الناس، من بينهم الأشخاص ذوو الجذام، الذين يوصفون بأنهم أدنى منزلة وغير أكفاء⁽¹³⁾. وتُظهر هذه الأمثلة بوضوح قوة القانون في تأطير الهويات وتوليد قوالب وُصمية.

رابعاً - جدول زمني للقوانين التمييزية

28- في عام 1943، اكتشف الدكتور غاي فاجيه (Dr. Guy Faget) من الولايات المتحدة عقاراً له درجة معقولة من الفعالية في علاج الجذام، على الرغم من ضرورة استخدامه على المدى الطويل ومن آثاره الجانبية الشديدة. وأدت فعالية "الدابسون" في علاج الجذام إلى الانتقال من سياسة الفصل الإجباري إلى سياسة الأخذ باللامركزية في خدمات الرعاية الصحية العامة. وكانت هذه الفترة، هي التي تولّت فيها منظمة الصحة العالمية القيادة فيما كان يُسمى آنذاك استئصال الجذام، بتمويل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة

(13) انظر الجدول 3 من التقرير الموجود على الصفحة الشبكية: www.ohchr.org/EN/Issues/Leprosy/Pages/DiscriminatoryImpacts.aspx

(اليونيسيف). كما دعت هذه السياسة الجديدة الدول إلى تعديل التشريعات التمييزية، دافعة بأن هذه التشريعات تشكل عائقاً أمام استئصال الجذام. وفي هذه الفترة أيضاً، ظهرت الدعوات الأولى من مستوطنات الجذام والتي تطالب بالاعتراف بكرامة الأشخاص ذوي الجذام وحقوقهم. واستهداء بروح المؤتمر الدولي للرعاية الصحية الأولية، الذي عُقد في ألما آتا (حالياً: ألماتي، بكازاخستان) في عام 1978، أعيد تأطير الجذام تدريجياً ليدخل ضمن إطار الحق في الصحة (انظر الوثيقة A/HRC/38/42).

29- ومع ذلك، يُظهر التحليل الوارد في هذا التقرير للقوانين التمييزية القائمة أنه، من منظور قانوني، لا يزال يسري تماماً في بعض البلدان المفهوم الطبي - الأحيائي للفصل الوقائي للأشخاص ذوي الجذام كوسيلة لحماية المجتمع من الجذام. ومن المروع أن القوانين التي تقرّ العزل الإلزامي للأشخاص ذوي الجذام لم تُلغ أو تُبطل بعد من بعض الأطر القانونية الوطنية، في حين أنه لا يزال يجري إعداد وإصدار قوانين تقيد حقوق الأشخاص ذوي الجذام وتعزز التمييز ضدهم بشكل نشط⁽¹⁴⁾.

30- وسادت في بعض البلدان بمرور الوقت القوانين المتصلة بالصحة العامة التي تقرّ العزل الإجباري للأشخاص ذوي الجذام والتي كانت قد صدرت خلال الفترة السابقة للخمسينيات من القرن الماضي، وذلك دون أن يجري تعديلها أو إلغاؤها. ومن الممكن أيضاً تحديد القوانين التي تنظم كلاً من الأبعاد العامة والأبعاد الخاصة للحياة والتي تفرض على أبعاد مختلفة من الحياة الاجتماعية نفس المفهوم الطبي - الأحيائي للفصل الوقائي. ومن ثم، فقبل الخمسينيات من القرن العشرين، جرى بالفعل سن قوانين المدن، واللوائح المتعلقة بإدارة أماكن الاحتجاز والجامعات، وقوانين مكافحة التسول، ولوائح النقل العام، وقوانين الأسرة، التي استئسخت جميعها التصور الخاطئ بشأن الحاجة إلى الفصل الوقائي للأشخاص ذوي الجذام عن غيرهم.

31- ومنذ خمسينيات القرن العشرين وحتى يومنا هذا، تكرر التأكيد على الآليات التي تفرض الفصل والحظر بسبب الجذام وتفرض قيوداً على حقوق الأشخاص ذوي الجذام، وهو ما تجلّى في انتشار القوانين التي تنظم عمل شتى الأبعاد العامة والخاصة للحياة الاجتماعية، وكذلك انتشار الهيئات المؤسسية⁽¹⁵⁾. وكان معدل حدوث هذه الظواهر مرتفعاً بشكل خاص في الهند، حيث بدأت الحكومات المحلية المختلفة بعد خمسينيات القرن العشرين في إعداد هذا النوع من التشريعات وإصداره.

32- ووفقاً لقاعدة بيانات الاتحاد الدولي لرابطات مكافحة الجذام، فإن بعض الأمثلة على القوانين التي وُفّق عليها بعد عام 1950 تشمل ما يلي: القوانين المقيدة للحقوق السياسية، مثل حظر المشاركة في الانتخابات أو حظر تقلد مناصب أو شغل وظائف معينة في السلطة ومناصب صنع القرار؛ والقوانين المقيدة لحرية التنقل، مع حظر استخدام وسائل النقل العام؛ والقوانين التي تورد الجذام ضمن الأسباب المبررة للطلاق؛ والقيود المفروضة على قبول دخول المهاجرين وعلى منحهم تأشيرات دخول وتراخيص إقامة وعمل؛ والقيود المفروضة على الحق في العمل، مع حظر مزاوله مهن معينة. وجرى إصدار مثل هذه القوانين بعد عام 1950 في البلدان التالية على الأقل: الإمارات العربية المتحدة، وباكستان، وبربادوس، وتايلند،

(14) انظر الجدول 4 من التقرير الموجود على الصفحة الشبكية: www.ohchr.org/EN/Issues/Leprosy/Pages/DiscriminatoryImpacts.aspx.

(15) انظر الجدول 5 من التقرير الموجود على الصفحة الشبكية: www.ohchr.org/EN/Issues/Leprosy/Pages/DiscriminatoryImpacts.aspx.

ودومينيكا، وسنغافورة، والسنغال، والفلبين، ومالي، ومقاطعة تايوان الصينية، وناميبيا، ونيبال، والنيجر، والهند. كما تشير الورقات الواردة من منظمات المجتمع المدني الأخرى إلى إصدار قوانين تمييزية ضد الأشخاص ذوي الجذام بعد عام 1950، وحتى يومنا هذا⁽¹⁶⁾.

خامساً - الحقوق التي تنتهكها القوانين التمييزية

33- يسمح تحليل أنواع القوانين التي تميّز ضد الأشخاص ذوي الجذام بتحديد مجالات الحياة التي تستبعد فيها هذه القوانين الأشخاص ذوي الجذام استبعاداً جذرياً، فضلاً عن الحقوق التي تنتهكها هذه القوانين.

القوانين التمييزية التي تنتهك الحقوق السياسية عن طريق حظر المشاركة في الانتخابات أو تقلد المناصب العامة

34- هذه هي القوانين والصكوك المعيارية التي تنظم عمل هيئات المدن، هي والمؤسسات الخاصة والدينية. وفي هذه الحالات، يعتبر الجذام سبباً يبرر حظر المشاركة في الانتخابات لشغل بعض المناصب، ويبرر كذلك إبعاد الأشخاص ذوي الجذام من المناصب التي يشغلونها بالفعل⁽¹⁷⁾.

القوانين التمييزية التي تقيد حرية التنقل عن طريق حظر أو تقييد استخدام وسائل النقل العام

35- تنظم هذه القوانين استخدام وسائل النقل العام وهي، كقاعدة عامة، تحظر استخدام هذه الوسائل من جانب الأشخاص ذوي الجذام أو تجعله مشروطاً بتقديم شهادة طبية تثبت أن الفرد غير مُعدٍ⁽¹⁸⁾.

القوانين التي تسمح بفسخ الزواج بسبب الجذام

36- هذه هي قوانين مدنية، فضلاً عن قوانين تنظم الزواج في الأديان المختلفة. ووفقاً لهذه القوانين، يُسمح بفسخ الزواج وإنهائه وبعدم إبرام الزواج في الحالات التي يكون فيها أحد طرفي العقد مصاباً بالجذام⁽¹⁹⁾.

(16) انظر الجدول 6 من التقرير الموجود على الصفحة الشبكية: www.ohchr.org/EN/Issues/Leprosy/Pages/DiscriminatoryImpacts.aspx

(17) انظر الجدول 7 من التقرير الموجود على الصفحة الشبكية: www.ohchr.org/EN/Issues/Leprosy/Pages/DiscriminatoryImpacts.aspx

(18) انظر الجدول 8 من التقرير الموجود على الصفحة الشبكية: www.ohchr.org/EN/Issues/Leprosy/Pages/DiscriminatoryImpacts.aspx

(19) انظر الجدول 9 من التقرير الموجود على الصفحة الشبكية: www.ohchr.org/EN/Issues/Leprosy/Pages/DiscriminatoryImpacts.aspx

قوانين تمييزية تحرم المهاجرين من حقوقهم

37- هذه هي القوانين أو اللوائح الصادرة عن هيئات الدولة المسؤولة عن الهجرة وشؤون الأمن القومي. ووفقاً لهذه القوانين، يمكن أن يكون الجذام هو أحد الأسس التي تستند إليها القرارات المعارِضة لمنح التأشيرات وتصاريح العمل والإقامة والجنسية⁽²⁰⁾.

قوانين تمييزية تقيد الوصول إلى وظائف معينة

38- تمتد القوانين التي تعرقل مزاوله الأشخاص ذوي الجذام لمهن معينة إلى عدد كبير من الوظائف، بما في ذلك: التعامل مع الأغذية والمشروبات؛ وتقديم الخدمات في المحاكم والجامعات؛ وقيادة مركبات النقل العام؛ والعمل كقضاة؛ وشغل مناصب ذات سلطة في التعاونيات والجامعات والكيانات المقدّمة للمساعدات والكيانات الدينية؛ وتقديم خدمات مسك الدفاتر والطباعة والخدمات القانونية والطبية والتمريضية والمنزلية. كما تحظر القوانين على الأشخاص ذوي الجذام الحصول على تراخيص مهنية معينة والوصول إلى وظائف ومهن معينة⁽²¹⁾.

قوانين تمييزية تجمع بين القيود المفروضة على الحق في العمل والقيود المفروضة على الحق في المشاركة السياسية المهمة، وتحظر على الأشخاص ذوي الجذام شغل مناصب ذات سلطة في الكيانات العامة أو الخاصة

39- هذه هي قوانين تنظم عمل المؤسسات، ولا سيما الجامعات. وهي تكثر في الهند وقد ضاعفتها هيئات عديدة في إدارة الدولة. وبموجب هذه القوانين، يُعتبر الجذام سبباً لاستبعاد طلبات الحصول على وظائف أعلى رتبة ولإستبعاد الأشخاص من هذه الوظائف وكذلك من العمل في المجالس واللجان وغيرها من هيئات صنع القرار الجماعية. في بعض الحالات، يُعتبر الجذام أيضاً أساساً لاستبعاد الأشخاص الذين يعملون كمقدمي خدمات غير تدريسية في الجامعات⁽²²⁾.

قوانين تمييزية تنص على العزل الإجباري للأشخاص ذوي الجذام وعلى إدخالهم المستشفيات كجزء من تدابير مكافحة التسول

40- هذه هي قوانين اعتُمدت لمكافحة التسول، مع تعريف الجرائم وتطبيق العقوبات من جانب المحاكم. وتتص هذه القوانين على عزل المتسولين ذوي الجذام وتسمح بسجنهم أو عزلهم في دور إيواء أو مراكز

(20) انظر الجدول 10 من التقرير الموجود على الصفحة الشبكية: www.ohchr.org/EN/Issues/Leprosy/Pages/DiscriminatoryImpacts.aspx

(21) انظر الجدول 11 من التقرير الموجود على الصفحة الشبكية: www.ohchr.org/EN/Issues/Leprosy/Pages/DiscriminatoryImpacts.aspx

(22) انظر الجدول 12 من التقرير الموجود على الصفحة الشبكية: www.ohchr.org/EN/Issues/Leprosy/Pages/DiscriminatoryImpacts.aspx

خاصة أو ملاجئ. وقد ينطبق احتجاز الآباء والأمهات أيضاً على أطفالهم. وفي حالات أخرى، يؤدي الاحتجاز إلى الفصل بين الوالدين والأطفال (23)(24).

قوانين تنظيم المدن التي تقيد الحقوق السياسية وحقوق العمل للأشخاص ذوي الجذام وتحد من حريتهم في التنقل

41- هذه هي قوانين تنظم عمل هيئات المدن والأماكن العامة. وتشمل هذه القوانين حظر تولي الأشخاص ذوي الجذام مناصب أو حظر مشاركتهم في الانتخابات على مستوى المدينة. وإحدى الآليات الشائعة في هذه القوانين هي إنشاء واجب على سلطة المدينة بإبعاد الأشخاص ذوي الجذام من الأسواق العامة (25).

القوانين التمييزية التي تشجع على العزل الإجباري للأشخاص ذوي الجذام كجزء من لوائح نظام السجون

42- تنظم هذه القوانين عمل نظام السجون وتتص على واجب مديري هذا النظام نقل الأشخاص ذوي الجذام إلى أماكن منفصلة من أجل الاستشفاء (26).

القوانين التمييزية في مجال الصحة العامة التي تنص على سياسات للفصل والعزل الإجباريين للأشخاص ذوي الجذام

43- تُبقي هذه القوانين على هذا الفصل باعتباره السياسة الرسمية المطبقة للدولة لمكافحة الجذام. وتتمثل بعض التدابير التي تشملها هذه القوانين في عزل الأشخاص ذوي الجذام، ووضعهم إجبارياً في مستشفيات، واحتجازهم، وحظر التحاقهم بالمدارس ودخولهم الأماكن العامة الأخرى (27).

التمييز غير المباشر ضد الأشخاص ذوي الجذام عن طريق التطبيق التمييزي لقوانين تبدي محايدة في ظاهرها

44- تشير التقارير المتعلقة بالتمييز غير المباشر عن طريق تطبيق القوانين واللوائح والسياسات الوطنية التي تبدو محايدة في ظاهرها بطريقة تميز ضد الأشخاص ذوي الجذام، إلى بعد آخر للتمييز المضغى عليه الطابع المؤسسي.

(23) Anubhuti Jain, "Discrimination against persons afflicted with leprosy as a violation of their international human rights", *PEOPLE: International Journal of Social Sciences*, vol. 5, No. 2 (2019), pp. 454-470.

(24) انظر الجدول 13 من التقرير الموجود على الصفحة الشبكية: <https://www.ohchr.org/EN/Issues/Leprosy/Pages/DiscriminatoryImpacts.aspx>

(25) انظر الجدول 14 من التقرير الموجود على الصفحة الشبكية: <https://www.ohchr.org/EN/Issues/Leprosy/Pages/DiscriminatoryImpacts.aspx>

(26) انظر الجدول 15 من التقرير الموجود على الصفحة الشبكية: <https://www.ohchr.org/EN/Issues/Leprosy/Pages/DiscriminatoryImpacts.aspx>

(27) انظر الجدول 16 من التقرير الموجود على الصفحة الشبكية: <https://www.ohchr.org/EN/Issues/Leprosy/Pages/DiscriminatoryImpacts.aspx>

45- ففي الهند، قد يواجه الأشخاص ذوو الجذام الذين يحتاجون إلى إجراء جراحة بتر عوائق من حيث إمكانية وصولهم إلى الاستحقاقات التي تدفعها مخططات التأمين الصحي وقد يحتاجون إلى تغطية جميع تكاليف الجراحة، حسب المكان الذي يخضعون فيه لعملية جراحية، وكذلك تحديداً حسب ما إذا كان المستشفى لديه مركز متخصص في تقويم العظام أم لا. وبالمثل، وُجه انتباه المقررة الخاصة إلى أن قانون مجلس إعادة التأهيل الهندي لعام 1992 وقانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 1995 قد لا يكونان شاملين لجميع الأشخاص ذوي الجذام.

46- وفي إثيوبيا، يمكن استخدام الجذام سبباً لفسخ الزواج، بالنظر إلى أن قانون الأسرة يعتبر الإصابة بمرض عضال خطأ جوهرياً يبرر فسخ الزواج.

47- وفي بابوا غينيا الجديدة، لا يُعترف في قانون الممارسات التمييزية لعام 1963 بالتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة المصابين بالجذام. وعلى الرغم من اعتراف الخطط الوطنية بأهمية حماية وتعزيز حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة، لا يعترف القانون بالإعاقة أو الجذام كسببين من الأسباب المحظورة للتمييز.

48- وتلقت المقررة الخاصة من البرازيل معلومات عن الآثار التمييزية لتطبيق معيارين في هذا الصدد. فالقرار رقم 2001/130 المؤرخ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2001 لولاية ساو باولو يقرر المبادئ التوجيهية للسيطرة على مرض هانسن في الولاية، وبناءً على هذا المعيار، تطلبت الولاية طرد الأشخاص ذوي الجذام أو أفراد أسرهم الذين كانوا يعيشون في مستوطنات الجذام السابقة بها الذين لا يستوفون متطلبات القرار. والقانون رقم 23-2018/137 لولاية ميناس غيرائس، الذي يقرر تعويضات للأشخاص الذين جرى فصلهم قسراً بعضهم عن بعض واحتجازهم بسبب إصابة أحد الوالدين بالجذام، يجري إنفاذه عن طريق دفع تعويض نقدي، مقداره منخفض بشكل لافت للنظر وبعيد عن أن يكون متناسباً مع خطورة الانتهاكات التي عانى منها الضحايا، وهو ما يتعارض مع المبادئ الأساسية للحق في الانتصاف والجبر المنصوص عليه في القانون الدولي لحقوق الإنسان (انظر الوثيقة [A/HRC/44/46](#)) والوارد بشكل صريح في المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، والمشمول كذلك بالممارسة الحالية لسبل الانتصاف الوطنية البرازيلية.

سادساً - العادات والممارسات التمييزية التقليدية

49- المعلومات المتاحة للمقررة الخاصة المعروضة في المساهمات الواردة من الدول ومنظمات المجتمع المدني غير كافية لتأكيد وجود معايير تشكل جزءاً من النظم القانونية التي لم تُنشئها الدولة وتميّز ضد الأشخاص ذوي الجذام. وعلى نفس المنوال، لا تتيح مراجعة الكتابات ذات الصلة الخروج بأي بيانات تشير إلى التمييز المرتبط بممارسة العدالة من جانب النظم القانونية التي لم تُنشئها الدولة والنظم القضائية المقابلة لها. ومن الناحية الافتراضية، قد يكون هذا هو النتيجة المترتبة ليس على عدم وجود مثل هذه المعايير ولكن بالأحرى على شح المعرفة المنهجية بشأن الديناميات الاجتماعية والثقافية التي توطر الجذام في البلدان والمناطق التي تتعايش وتعمل فيها في آن واحد نظم قانونية مختلفة.

50- ويوجد شيء واضح من المعلومات المقدّمة من أجل التقرير الحالي والتقرير السابق (انظر، على سبيل المثال، الوثيقة A/HRC/41/47) وهو استمرار العادات والممارسات التقليدية غير المكتوبة التي تميّز ضد الأشخاص ذوي الجذام والتي تُستدام عن طريق قوالب نمطية ضارة عميقة الجذور ترتبط، هي الأخرى، بنظم مترابطة ومنظمة من المعتقدات التقليدية حول الجذام، والتي يأتي كثير منها من ديانات عالمية أو محلية. وتشير هذه الصلة بين العادات والممارسات التي تميّز على نحو منهجي ضد الأشخاص المصابين بالجذام من ناحية والمعتقدات الدينية من الناحية الأخرى إلى أنه توجد حاجة قوية إلى أن تمكن الدول من معرفة العلاقة بين التمييز بسبب الجذام والتقاليد المحلية، وذلك عن طريق نظم رصد فعالة تنطوي على مشاركة المجتمعات المحلية، التي ينبغي الاعتراف بها بشكل صحيح على أنها جهات خبيرة في التعددية القانونية و/أو المعايير المحلية التي توطر السلوك الجماعي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه العادات والممارسات التمييزية لا تزال هي الطريقة الموحدة التي تستجيب بها المجتمعات المحلية لمسألة الجذام، ما يؤدي إلى فصل الأشخاص ذوي الجذام عن الأماكن الخاصة والمجتمعية، على النحو الذي حدّدته سابقاً المقررة الخاصة (المرجع نفسه). وتقدّم أدناه بعض الأمثلة.

51- ففي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، لا تزال النساء يعتمدن على إذن من طرف ثالث، ولا سيما من أزواجهن، للحصول على الرعاية الطبية، بسبب الهيكل الاجتماعي الأبوي القوي في البلد. وتقيد التقارير أن الوصم والافتقار إلى المعرفة الصحيحة بشأن المرض هما أمران مترابطان في هذا البلد أيضاً. وفي بوروندي، تؤثر المعتقدات التقليدية والخاطئة حول الجذام على أطفال الأشخاص المصابين به في العديد من أبعاد الحياة، مثل الزواج. فهناك، كما هي الحال في بلدان أخرى مثل الكاميرون، يعتبر الجذام لعنة. وهذا الاعتقاد يفسح المجال للعديد من أوجه الحظر واللوائح التمييزية التي تعزل الأشخاص ذوي الجذام عن التفاعل الاجتماعي والحياة المجتمعية. وفي نيجيريا، يعتبر الجذام أيضاً لعنة وأنه يجيء نتيجة لجريمة مقيدة تبرر معاملة الأشخاص المصابين بالجذام كمنبوذين، يجري التمييز ضدهم في سياقات متنوعة مثل الرعاية الصحية، والمدارس، ووسائل النقل العام، والمطاعم، بل وحتى داخل الأسرة. ويعيش معظم المصابين بالجذام في البلد في مجتمعات منفصلة، تُعرف باسم مستوطنات الجذام. وتستخدم مصطلحات مهينة أيضاً لوصف الأشخاص ذوي الجذام في البلد. وفي نيبال، تشمل الممارسات التمييزية ضد الأشخاص ذوي الجذام الاستبعاد من الاحتفالات ومن الحياة المجتمعية والمدارس، كما لا يشتري الأشخاص سلعاً أو منتجات من الأشخاص ذوي الجذام ولا يبيعونها لهم. وسمعت المقررة الخاصة تقارير مذهلة عن أشخاص أُجبروا على العيش في كهوف وأماكن منعزلة أخرى في نيبال دون أن تُتاح لهم إطلاقاً أوضاع لضمان معيشتهم وبقائهم على قيد الحياة بعد تشخيص إصابتهم بالجذام. فهناك، كما هي الحال في بابوا غينيا الجديدة، يعتبر الجذام لعنة تنتقل من جيل إلى آخر.

52- وفيما يتعلق بوجود صلة أكثر مباشرة بين العادات والممارسات التمييزية والنظم الدينية، أفادت التقارير أن الكنيسة الأرثوذكسية في إثيوبيا تقيد وصول رجال الدين ذوي الجذام إلى الأنشطة والخدمات الكنسية. وفي الهند، لوحظ أن إحدى العقوبات الرئيسية أمام رفع مستوى الأشخاص ذوي الجذام هي الوضمة المرتبطة به. ويقال إن هذه المعتقدات الوضمية بشأن الجذام مرتبطة بالكتب المقدسة الهندوسية القديمة، مثل "أثارفا فيدا" و"مانوسمريتي" و"سوشروتا سامهيتا". وتشير التقارير إلى الأخذ بقوالب نمطية خاطئة، مع استخدام لغة مهينة، بالنظر إلى ارتباط الممارسات بنظم معتقدات متجذر. وفي ميانمار، يقال إن استمرار

المعتقدات التي تُصنّف الجذام على أنه نتيجة لأفعال سيئة في الحياة الماضية وتبرر تهميش الأشخاص المصابين هو أمر يرتبط بالبوذية.

53- ومن المهم الإشارة إلى أن نظم المعتقدات الراسخة يمكن ليس فقط أن تحفز الممارسات التمييزية، بل أن تؤدي أيضاً إلى العنف بسبب الجذام، كما لاحظت سابقاً المقررة الخاصة (المرجع نفسه). وتؤدي نظم المعتقدات العميقة الجذور دوراً هاماً في تجريد الأشخاص ذوي الجذام من إنسانيتهم. ويصبح نزع الصفة الإنسانية عنهم ممكناً عندما يمكن بسهولة تحديد المجموعة المستهدفة على أنها فئة منفصلة من الأشخاص، الذين يجري تصويرهم في قوالب نمطية ووضّهم على أنهم أدنى منزلة أو خطرون أو غير متحضرين. وينزع الصفة الإنسانية عنهم، تسقط قوة القيود الأخلاقية التي تمنع ممارسة الإساءة والعنف ضد مجموعات معينة من الناس. وينظر إلى المجموعات التي جرى تجريدها من الإنسانية على أنه يمكن التخلص منها ويُستقر على أن محوها (مدنياً أو مادياً) مقبول أخلاقياً. وقد نما إلى علم المقررة الخاصة ارتكاب حالات عنف بالغة الخطورة ضد أشخاص مصابين بالجذام أدت إلى إعدامهم بإجراءات موجزة. وفي الآونة الأخيرة حدث، في بلد في غرب أفريقيا⁽²⁸⁾، أن اتهم شخص مصاب بالجذام بالسحر بسبب هذه الإصابة بالجذام وقُتل بوحشية. وقُتل أيضاً جميع الأشخاص الذين شهدوا الجريمة.

سابعاً - الجهود الرامية إلى القضاء على التمييز في القانون

54- أبلغت بعض الدول، مثل كولومبيا واليابان، عن الجهود التي أدت إلى إلغاء القوانين التمييزية المتصلة بالصحة العامة والتي كانت تقرر العزل القسري للأشخاص ذوي الجذام. وأشارت بلدان أخرى، مثل سري لانكا، إلى الجهود الجارية الرامية إلى تعديل القوانين التي تميز ضد الأشخاص ذوي الجذام. وأشارت الهند إلى الجهود التي بُذلت في الآونة الأخيرة والمبذولة حالياً من أجل القضاء على نظام متعدد الأوجه من القوانين التي تميز ضد الأشخاص ذوي الجذام في مجالات الحياة المختلفة. وأشارت الهند على وجه التحديد إلى إلغاء الدولة المركزية لقانون الجذام في عام 2016 وذكرت كيف قادت الدولة المركزية العملية التي أدت أخيراً إلى تعديل أحكام قوانين الأحوال الشخصية التي كانت تقرر الجذام كسبب للطلاق. كما أشارت الهند إلى الجهود التي تبذلها لجنة القانون الهندية في تحديد جميع القوانين التمييزية القائمة في البلد وفي وضع توصيات لإلغائها⁽²⁹⁾.

55- وأبلغت بعض الدول عن اعتماد قوانين وبرامج تحمي حقوق الأشخاص ذوي الجذام. ففي بروني دار السلام، ينص قانون معاشات الشيخوخة والإعاقة على دفع معاش لكبار السن ذوي الجذام يمتد ليشمل مُعالِهم ويغطي أيضاً فترة ستة أشهر لإعادة تأهيل الأفراد ذوي الجذام. وتقدّم كولومبيا علاوة اقتصادية إلى الأشخاص ذوي الإعاقات المتصلة بالجذام.

56- وأشارت بلدان أخرى إلى قوانين مناهضة للتمييز تحمي في الوقت نفسه حقوق الأشخاص ذوي الجذام وتحظر التمييز على أساس الجذام. ففي اليابان، جرى سن العديد من القوانين لهذا الغرض، بما في

(28) تود المقررة الخاصة، من أجل حماية مصادرها، أن تُقي اسم البلد والأفراد المعنيين طبي الكتمان.

Government of India, Law Commission of India, *Eliminating Discrimination against Persons* (29)

Affected by Leprosy, Report No. 256 (April 2015)

ذلك قانون عام 2001 لدفع تعويضات لنزلاء مصحة مرض هانسن، وقانون عام 2008 لتعزيز حل القضايا المتصلة بمرض هانسن، وقانون عام 2019 لدفع تعويضات لأسر المصابين السابقين بمرض هانسن. وبموجب هذه القوانين، وُضع برنامج تعويضات معقد يشمل دفع تعويضات إلى الأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم (انظر الوثيقة [A/HRC/44/46/Add.1](#)). ويحظر قانون عام 2008 على وجه التحديد التمييز على أساس الجذام، كما تشتمل هذه القوانين ككل على تدابير للتشاور مع الأشخاص ذوي الجذام وضمان حقوقهم، فضلاً عن تدابير للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ولتوفير سبل الانتصاف تبعاً لذلك.

57- وفي الهند، ينطبق قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على الأشخاص الذين شُفوا من الجذام ولديهم شهادات إعاقة سارية. ويفوض القانون الهيئات الإدارية والحكومية المناسبة لوضع مخططات وبرامج في مجالات الضمان الاجتماعي والصحة وإعادة التأهيل وتنمية المهارات. وهو يحظر التمييز القائم على الإعاقة ويعترف بـ "الأشخاص الذين شُفوا من الجذام" على أنهم أشخاص ذوو إعاقة يحق لهم الحصول على الاستحقاقات الاجتماعية وإمكانية الاستفادة من الوظائف الحكومية ومؤسسات التعليم العالي. وتوجّه المقررة الخاصة الانتباه إلى أن المصطلحات المستخدمة في هذا القانون ("الأشخاص الذين شُفوا من الجذام") قد تستبعد، من الناحية العملية، الأشخاص الذين يخضعون للعلاج والذين يعيشون بالفعل حالات اعتلال بدني وإعاقة مرتبطة بالجذام، فضلاً عن المشاكل التي أثارها بصورة منهجية الأشخاص ذوو الجذام فيما يتعلق بالتصنيف والتقييم الضيقين اللذين يحددان وجود درجة إعاقة قدرها 40 في المائة كأساس لاستحقاق الحقوق المنصوص عليها في هذا القانون.

58- وأبلغت منظمات المجتمع المدني عن استراتيجيات موجّهة بصورة رئيسية إلى معالجة العادات والممارسات التمييزية. وفي البرازيل، تنفذ "المنظمة الهولندية للإغاثة من الجذام" - البرازيل (NHR Brasil) أنشطة تتماشى مع السياسات الصحية لمنظمة الصحة العالمية بشأن الجذام في مجالات الوصول إلى الرعاية الصحية، وتعزيز الصحة العقلية، والتمكين الاجتماعي - الاقتصادي. وفي بروندي، تعمل مؤسسة داميان بشكل وثيق مع الحكومة في أنشطة التوعية، والتواصل مع القادة الدينيين والمجتمعيين لزيادة وعيهم بالقضايا المتصلة بالجذام، وتدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية، وتعزيز لجان التوعية المشتركة بغية دعم المنظمات الشعبية في هذا الصدد. وفي بابوا غينيا الجديدة وجنوب أفريقيا، تبذل بعثة الجذام جهوداً في مجال التوعية، وهو ما تقعله الرابطة الوطنية الإثيوبية للأشخاص ذوي الجذام في إثيوبيا.

59- وتشمل الإجراءات التي اتخذتها منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بالتمييز في القانون كلاً من نشاط الدعوة والنقاضي الاستراتيجي. وفي نيبال، دأبت بعثة الجذام، إلى جانب مجموعات ومنظمات الأشخاص ذوي الجذام، على دعوة الحكومة إلى إلغاء قانون متيقٍ يميز ضد الأشخاص ذوي الجذام.

60- وقد ظل النقاضي الاستراتيجي يُستخدم في معظمه في الهند، مع تحقيق إنجازات مهمة في المحاكم. ففي عام 2014، طلبت المحكمة العليا من الحكومة المركزية والحكومات المحلية اتخاذ خطوات من أجل دمج الأشخاص ذوي الجذام. وفي عام 2015، قدمت لجنة القانون الهندية تقريرها رقم 256 المعنون "القضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الجذام" إلى وزير القانون والعدل الاتحادي واقترحت قانوناً جديداً شاملاً لمكافحة التمييز، يُشار إليه باسم مشروع قانون "القضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الجذام". وأصدرت المحكمة العليا في عام 2018، وهي تشير إلى الممارسات التمييزية المستمرة، توجيهات في حكمها الصادر في قضية "بانكاج سينها" ضد اتحاد الهند (حكومة الهند) وآخرين (التماس

مكتوب (مدني) رقم 2014/767) لمعالجة شتى أشكال التمييز ضد الأشخاص ذوي الجذام. وفي الحكم نفسه، أحاطت المحكمة العليا علماً بالالتماس المكتوب (المدني) رقم 2017/1151، المقدم من 'مركز فيدهي للسياسة القانونية' في قضيتته المرفوعة ضد اتحاد الهند، والتي عدّدت 119 قانوناً مركزياً ومحلياً تتضمن انتهاكات للحقوق الأساسية للأشخاص ذوي الجذام على ضوء المواد 14 و 19 و 21 من الدستور. كما أحاطت علماً بتقرير اللجنة القانونية الهندية، الذي أعرب فيه عن القلق بشأن عدد من القوانين الهندية التي لا تزال تميّز، بشكل مباشر وغير مباشر، ضد الأشخاص ذوي الجذام.

61- وتجدر الإشارة إلى أن حالة الهند تُظهر ليس فقط أهمية الوصول إلى العدالة والتقاضي الاستراتيجي كوسيلة رئيسية من وسائل مكافحة التمييز الرسمي، ولكن أيضاً الصعوبات في المضي قدماً في المساواة الرسمية عندما لا يوجد اتفاق بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، أو عندما لا يوجد قرار حازم من جانبها، بإتمام مهمة التنسيق القانوني.

ثامناً - الاستنتاجات

62- يشعر المصابون بالجذام "بالتوق إلى تنفس هواء الكرامة"، على حد تعبير أحد ممثلي المجتمع العالمي للأشخاص ذوي الجذام، عمار تيمالسينا⁽³⁰⁾، منسق الشبكة العالمية للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، الذي أجبر على التوقيع على أوراق طلاق بسبب القانون التمييزي الذي أبقى عليه ساري المفعول في بلده الأصلي.

63- كما أن سلب الكرامة من الأشخاص ذوي الجذام بفعل التمييز الرسمي قد غدّى عملية تجريدتهم من إنسانيتهم. ومكّن تحليل التمييز الرسمي والمؤسسي ضد الأشخاص ذوي الجذام من الكشف عن التمييز المباشر المستمر ضد هذه المجموعة من الناس. كما حدد هذا التحليل ما يُمارَس ضد الأشخاص المصابين بالجذام من تمييز غير مباشر ناتج عن الإنفاذ التمييزي للقوانين واللوائح والسياسات التي تبدو محايدة في ظاهرها. وفضلاً عن ذلك، فإن كثيراً من الدول التي تبقى على وجود قوانين تمييزية، لم تبلغ عنها، وهو ما يشير إلى الافتقار إلى المعرفة والبيانات المحدثة بشأن التمييز في القانون في البلدان ذات الصلة، وبالتالي يسهم في الدعوات المطالبة باتخاذ إجراءات لرصد التمييز في القانون وكذلك للمضي قدماً في مواءمة التشريعات والممارسات الوطنية. وأخيراً، وهو أمر مهم أيضاً، أن اللغة المهينة المستخدمة في كثير من نصوص القوانين التي حُدد وجودها والتي تميّز ضد الأشخاص ذوي الجذام يمكن أن تكون سبباً دافعاً لخطاب الكراهية ضد هؤلاء الأشخاص.

64- وتكثر أيضاً العادات والممارسات التقليدية التي تميّز ضد الأشخاص ذوي الجذام وهي، إن لم تكن مرتبطة مباشرة بالتعددية القانونية وممارسات نظم العدالة التي لم تنشأها الدولة، تبدو مع ذلك مرتكزة على نظم معتقدات عميقة الجذور تعزز التمييز ونزع الصفة الإنسانية كاستجابة نمطية للإصابة بالجذام. وتؤدي محدودية المعرفة المتاحة بشأن الكيفية التي تُشكّل بها هذه النظم (التي تشمل كلاً من الثقافات المحلية والأديان العالمية والمحلية) العادات والممارسات التمييزية إلى إطلاق نداءات لإجراء

(30) حُدّدت هوية هذا الشخص في هذا التقرير بإذنه الكامل.

دراسات متعمقة تعتبر المجتمعات المحلية جهات خبيرة وتستفيد من الحوار والتعلم المتبادل كطريقة رئيسية للقضاء على القوالب النمطية الضارة القائمة على أرض الواقع.

65- وإذا لم يكن قد ذكر، أثناء المشاورات التي أجرتها المقررة الخاصة مع الأشخاص ذوي الجذام والمنظمات التي تمثلهم من أجل هذا التقرير، أي دليل على أنه حدث في الآونة الأخيرة تطبيق للقوانين التمييزية التي تقرر العزل والفصل بسبب الجذام، فإنه جرى الإبلاغ حقاً عن تطبيق القوانين التمييزية التي تنظم العلاقات الاجتماعية، مثل العلاقات الأسرية. فضلاً عن ذلك، فكثيراً ما أُشير إلى التمييز المؤسسي، الذي يشمل إدارة الدولة والتطبيق التمييزي للقوانين. وأخيراً فمن الممكن، بالاستناد إلى المشاورات التي أجريت مع الأشخاص ذوي الجذام والمنظمات التي تمثلهم، تأكيد أن تأثير التمييز في القانون على التمتع بالحقوق والوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف القانونية وجبر الضرر هو تأثير هائل. وعلى نفس المنوال، ظل التمييز الرسمي هو السبب الجذري للتمييز الموضوعي المنتشر على نطاق واسع، والذي لا يزال يُبقي الأشخاص ذوي الجذام مستبعدين من الوصول إلى الفرص على قدم المساواة مع غيرهم.

66- وقبل البيان الوصفي لتأثير التمييز الرسمي، يلزم إبداء كلمة عن الاختلال بين الجنسين من حيث تطبيق القوانين التمييزية ضد الأشخاص ذوي الجذام وكذلك من حيث الآثار الضارة المترتبة على هذه القوانين. وكما وُصف للمقررة الخاصة عدة مرات، فبالنظر إلى محدودية الاستقلالية الاقتصادية والاستقلال الذاتي للنساء ذوات الجذام (انظر الوثيقة [A/HRC/41/47](#))، فإن القوانين من قبيل تلك التي تسمح بالطلاق بسبب الجذام يكون لها تأثير أكبر عليهن، الأمر الذي يزيد من حالة تبعيتهن القائمة بالفعل. وبالمثل، فمجرد وجود هذه القوانين يعوق إمكانية وصول المرأة إلى العدالة من حيث المطالبة بإنفاذ الحقوق التي يحق لهن التمتع بها بعد الطلاق.

67- وكان هذا في الواقع هو أحد التأثيرات السلبية الرئيسية للقوانين التمييزية المتبقية التي أوضحها للمقررة الخاصة الأشخاص ذوو الجذام والمنظمات التي تمثلهم، أي: الحواجز التي تضعها هذه القوانين أمام الوصول إلى الحقوق والتمتع بالفرص على قدم المساواة. مع الآخرين، وكذلك الوصول إلى العدالة والحق في الحصول على سبل انتصاف مناسب إزاء التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان. وكما أوضح للمقررة الخاصة بشكل منهجي، لا يمكن للأشخاص ذوي الجذام اتخاذ إجراءات قانونية في مواجهة التمييز و/أو العنف ضدهم. وأحد التأثيرات الرئيسية الأخرى لهذه القوانين هو أنها، بعدم إلغائها، تجيز التمييز والعنف. وبينما قد لا تقوم الدولة بإنفاذ هذه القوانين، فإن الفاعلين الاجتماعيين الآخرين قد يفعلون ذلك بحرية، وهو كثيراً ما يفعلونه.

68- وأخيراً، فإن التمييز الرسمي يحفز التمييز الموضوعي ضد الأشخاص ذوي الجذام ويسمح به ويجعله أمراً طبيعياً عن طريق جملة أمور منها: (أ) النّيل من سبل عيش الأشخاص ذوي الجذام؛ و(ب) إضفاء الطابع الرسمي على القوالب النمطية الضارة باعتبارها توصيفات قانونية وتطبيع الإذلال والعنف ضد الأشخاص ذوي الجذام كمارستين مجازتين؛ و(ج) استبعاد الأشخاص ذوي الجذام من المشاركة السياسية والمدنية، ومن ثم عرقلة الأخذ بتغييرات فيما يتعلق بالمشاركة الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار؛ و(د) زيادة إهمال الدولة تجاه هذه الفئة المهمشة من الناس وعدم التزامها بالتغيير المنهجي واستيعاب الاختلافات.

69- والأحكام الدولية التي تنتهكها هذه القوانين جمة ولكن تبرز هنا المبادئ الأساسية المتمثلة في المساواة والكرامة وعدم التمييز التي تدعم القانون الدولي لحقوق الإنسان وتؤكد المادتين 1 و2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمؤكد كذلك في المادة 8 منه التي تؤيد الحق في الحصول على سبيل انتصاف فعال على يد المحاكم الوطنية المختصة في مواجهة الأفعال التي تنتهك الحقوق الأساسية المعترف بها. ومن المهم الإشارة إلى أن القوانين والممارسات التمييزية تنتهك بشكل مباشر كثيراً من الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وينطبق الشيء نفسه على كثير من الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

70- وتنص المادة 4 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على التزام الدول باتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعات، لتعديل أو إلغاء القوانين واللوائح والأعراف والممارسات القائمة التي تشكل تمييزاً ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، بينما تؤكد اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في تعليقها العام رقم 6، أن تعزيز المساواة والتصدي للتمييز هما التزامان شاملان يوجبان الإعمال الفوري ولا يخضعان للإعمال التدريجي. ومن المهم أن يجري الاعتراف على نطاق واسع بالأشخاص المصابين بالجذام على أنهم أشخاص ذوو إعاقة، وفقاً للمادتين 1 و2 من الاتفاقية، ليس فقط لأسباب الإعاقة الجسدية والعوائق المتعددة التي يفرضها المجتمع على مشاركتهم الكاملة، ولكن أيضاً بسبب التمييز القائم على القوالب النمطية الضارة المتعلقة بالجذام نفسه، وأن يكون من حقهم التمتع بالحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية. وبالمثل، فإن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في تعليقها العام رقم 20، بينما تذكر صراحة أنه ينبغي أن تعتمد الدول تدابير للتصدي لوصم الأشخاص على نطاق واسع على أساس حالتهم الصحية، بما في ذلك أمراض مثل الجذام، تؤكد أيضاً أنه يجب القضاء على التمييز رسمياً وموضوعياً وأن عدم التمييز هو التزام فوري وشامل منصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

71- وختاماً، فمما له أهمية حيوية ملاحظة أن القوانين يمكن أيضاً أن تكون وسيلة لمنع ومعالجة الوصم والإضرار والعنف⁽³¹⁾. فهي يمكن أن تزود الأفراد بأدوات لمقاومة التمييز. والحماية القانونية المتساوية والفعالة من التمييز تعني أن على الدول التزامات إيجابية بحماية الأشخاص ذوي الجذام من التمييز. وتدابير العمل الإيجابي والقوانين والصكوك الشاملة المناهضة للتمييز هي بعض الوسائل التي ظلت الدول عن طريقها تفي بالتزامها بحماية الفئات الأخرى من التمييز، وينبغي تطبيقها للقضاء على التمييز القائم على الجذام، ولا سيما في البلدان التي يتوطن فيها الجذام. وتواجه الدول اختياراً رئيسياً في هذا الصدد: إما الإبقاء على التمييز الرسمي ضد الأشخاص ذوي الجذام، وبالتالي مواصلة انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان والإسهام في تجريدهم المستمر من الإنسانية والتمييز الموضوعي ضدهم، أو اتخاذ نهج نشط للقضاء على التمييز المنهجي ضد هذه المجموعة من الناس. والقضاء على التمييز المترابط القائم بحكم القانون والواقع والممارس بسبب الجذام هو بلا شك مهمة لم تكتمل يجب على الدول معالجتها بنشاط وعلى وجه الاستعجال.

(31) Scott Burris, "Stigma and the law", *The Lancet*, vol. 367, No. 9509 (2006), pp. 529-531.

تاسعاً - التوصيات

72- توصي المقررة الخاصة بقيام الدول، على الصعيدين الوطني ودون الوطني للحكومة والإدارة، باعتماد وتنفيذ التدابير المبينة أدناه بغية إنفاذ المساواة الرسمية من أجل الأشخاص ذوي الجذام، وكذلك بغية مكافحة عواقب التمييز الواسع النطاق في القانون فيما يتعلق بتمتع الأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم بالحقوق على قدم المساواة مع غيرهم.

73- بوجه عام، ينبغي أن تقوم الدول بما يلي:

(أ) مراجعة أو تعديل أو إلغاء أو إبطال جميع القوانين واللوائح والمراسيم والقرارات والسياسات التي تميز ضد الأشخاص ذوي الجذام وتحرمهم من التمتع بالحقوق على قدم المساواة مع غيرهم على الصعيدين الوطني ودون الوطني للحكومة؛

(ب) حظر التمييز على أساس الجذام وتوسيع نطاق هذا الحظر ليشمل المجالين الخاص والعام؛

(ج) وضع وسنّ قوانين و/أو أنظمة شاملة لمكافحة التمييز، بالتشاور الوثيق مع منظمات الأشخاص ذوي الجذام، ولا سيما في البلدان التي يتوطن فيها المرض، تُجرّم العنف والتمييز القائمين على الجذام وتعاقب عليهما بعقوبات جنائية فعالة ومتناسبة ورادعة، وتتيح تزويد الضحايا بتقييم لاحتياجاتهم المحددة المحتملة إلى الحماية وتتيح أيضاً حماية حق الأشخاص ذوي الجذام في تكافؤ الفرص والعلاج في المجالين العام والخاص، بما يشمل الرعاية الصحية والتعليم والعمل والتوظيف والعدالة والحماية الاجتماعية؛

(د) ضمان الاعتراف بالأشخاص ذوي الجذام وإدماجهم باعتبار أن لهم الحق، على قدم المساواة مع الفئات الأخرى، في التمتع بالحماية التي تمنحها سياسات واستراتيجيات المساواة الرئيسية في البلدان التي يتوطنها الجذام وكذلك في تلك التي لا يتوطنها؛

(هـ) إدراج الجذام كسبب من الأسباب المحظورة للتمييز في آليات الرصد القائمة، مع إشراك منظمات الأشخاص ذوي الجذام، والجمع المنهجي للبيانات المصنفة بحسب المتغيرات الديمغرافية والبيئية والاجتماعية - الاقتصادية والثقافية، وكذلك بحسب الأسباب المختلفة للتمييز المعترف بها في القانون الدولي لحقوق الإنسان، مع الاحترام الكامل لمبدأي المشاركة والخصوصية؛

(و) توفير آليات يسهل وصول الأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم إليها لتقديم الشكاوى بشأن انتهاك الحقوق بسبب الجذام، فضلاً عن آليات انتصاف يسهل وصولهم إليها وتكون فعالة، وضمن وصولهم إلى العدالة، على قدم المساواة مع الآخرين؛

(ز) إعادة صياغة السياسات وإعادة تشكيل الهيئات من أجل حماية الفئات الضعيفة، بطريقة تعترف بالواقع المحدد والاحتياجات المحددة للأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم وتعالجها، مع تخصيص الميزانية المناسبة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، بما في ذلك وضع مستهدفات ومؤشرات ومقاييس مرجعية، ولا سيما في البلدان التي يتوطنها الجذام؛

(ح) زيادة المعرفة في جميع أجزاء المجتمع، بما في ذلك لدى مسؤولي الدولة والموظفين العموميين العاملين في المجالات المختلفة لإدارة الدولة، وخاصة في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والعمل والعدالة، وكذلك في القطاع الخاص، بخصوص الأدلة العلمية المحدثة بشأن الجذام، وكذلك بخصوص الحق في كل من عدم التمييز والمساواة للأشخاص ذوي الجذام، ولا سيما في البلدان التي يتوطن فيها الجذام؛

(ط) القضاء على التمييز المؤسسي ضد الأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم عن طريق رصد ومنع التطبيق التمييزي للقوانين التي تبدو محايدة في ظاهرها؛

(ي) إلغاء اللغة المهينة من الوثائق الرسمية والقوانين واللوائح والمراسيم والقرارات والسياسات.

74- فيما يتعلق بالقضاء على الأعراف والممارسات التمييزية التقليدية، ينبغي أن تقوم الدول بما يلي:

(أ) إجراء بحوث تشاركية يمكن أن تتيح معرفة العلاقة بين الأعراف والممارسات التقليدية التمييزية والنظم القانونية التي لم تنشئها الدولة، مع إشراك المجتمعات المحلية التي ينبغي الاعتراف بها على النحو المناسب كجهات خبيرة؛

(ب) تنفيذ نظم رصد فعالة للعادات والممارسات التقليدية التي تميز ضد الأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم على الصعيد المحلي؛

(ج) الاستفادة من الحوار بين الثقافات والتعلم المتبادل باعتبارهما وسيلتين فعاليتين لزيادة الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم وللقضاء على العادات والممارسات التقليدية الضارة القائمة على الجذام على الصعيد المحلي، بمشاركة كاملة من منظمات الأشخاص ذوي الجذام؛

(د) تنفيذ برامج توعية تراعي الثقافة واللغة ونوع الجنس والعمر والإعاقة ويجري وضعها بالتعاون الوثيق مع المجتمعات المحلية من أجل ضمان إمكانية الوصول والفعالية على السواء؛

(هـ) العمل مع السلطات العامة ووسائل الإعلام ومسؤولي الدولة من جميع فروع الحكومة والجهات الفاعلة في مجال العدالة التي أنشأتها الدولة والتي لم تنشئها الزعماء التقليديين والدينيين في منع الانتهاكات المتصلة بالجذام والقضاء عليها.

75- فيما يتعلق بربط العدالة التصالحية بالمنع، ينبغي أن تقوم الدول بما يلي:

(أ) حظر جميع القوانين، والمعايير، وكذلك الممارسات الرسمية والتقليدية التي تؤدي إلى فصل الأشخاص ذوي الجذام عن غيرهم والاعتراف على النحو الواجب بالضرر الناجم عن الفصل التاريخي الرسمي وغير الرسمي من هذا القبيل عن طريق سن تدابير جبر يمكن أن تعوض عن الضرر الحادث على المستوى الفردي وتقضي في الوقت نفسه على حالات الفصل والانتهاك المتصلة بالجذام؛

(ب) تنفيذ برامج جبر تشمل كلاً من التعويضات المادية، الهادفة إلى معالجة أوجه الحرمان الهيكلية، والتعويضات الرمزية، الهادفة إلى التمكين للتغيير المنهجي، مع توفير سبل انتصاف فعالة، بما في ذلك التعويض والجبر ورد الحقوق وإعادة التأهيل؛

(ج) إيجاد هياكل وقائية شاملة تستفيد من التعليم والفنون والثقافة والمحفوظات والوثائق، وترتبط ببرامج الجبر بعمليات تخليد الذكرى التي ينبغي أن تفيدي في تثقيف المجتمعات المحلية القريبة من مستوطنات الجذام السابقة؛

(د) الاعتراف بحقوق السكن والملكية وإنفاذها للأشخاص ذوي الجذام الذين جرى عزلهم قسراً في مستوطنات الجذام وضمان الحقوق نفسها لأفراد أسرهم من الجيلين الثاني والثالث؛

(هـ) تنفيذ التخطيط والإدارة التشاركيين لمستوطنات الجذام السابقة والتأكد من أن تكون خدمات الرعاية الصحية وإعادة التأهيل، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي، متاحة للمقيمين حالياً فيها.

76- فيما يتعلق بالتمكين للتغيير المنهجي، ينبغي أن تقوم الدول بما يلي:

(أ) دعم وحماية مشاركة الأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم في المناصب القيادية في الحياة العامة والحياة السياسية عن طريق إلغاء جميع القوانين واللوائح والمراسيم والقرارات والسياسات التي تعوق وصول الأشخاص ذوي الجذام إلى مناصب السلطة و/أو تقلدهم مناصب و/أو وضع تدابير للعمل الإيجابي يمكن أن تصحح الضرر التاريخي والبنوي الذي أدى إلى تقليص حقوقهم وحقوق أفراد أسرهم في المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية؛

(ب) تشجيع وتعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم على مستوى المجتمع المحلي وفي جميع الشؤون العامة التي تُعنى مباشرة بحياتهم؛

(ج) اتخاذ خطوات لضمان أن يُكفل للأطفال ذوي الجذام الحق في التعليم وفي البقاء في المدرسة، وتوعية المجتمع المحلي بالجذام وبحقوق الأشخاص ذوي الجذام في المدرسة، وتزويد الأسر بالحوافز للسماح لأطفالهم بالذهاب إلى المدرسة لإتمام تعليمهم؛

(د) ضمان مشاركة الأطفال ذوي الإعاقات المتصلة بالجذام، على قدم المساواة مع الأطفال الآخرين، في الخدمات التعليمية والأنشطة الترفيهية والترفيهية والرياضية. وينبغي أن تضمن خدمات التعليم إمكانية الوصول وترتيبات استيعاب معقولة؛

(هـ) اتخاذ تدابير عمل إيجابي لضمان إمكانية حصول الأطفال ذوي الجذام وأطفال الأشخاص ذوي الجذام على التعليم العالي على قدم المساواة مع الأشخاص الآخرين، بما في ذلك توفير حوافز مالية لتمكينهم من إتمام دراستهم.

77- فيما يتعلق بحماية النساء ذوات الجذام من العنف، ينبغي أن تقوم الدول بما يلي:

(أ) إلغاء القوانين و/أو الممارسات التمييزية التي تقيد أو تنكر حقوق النساء ذوات الجذام، بما في ذلك تلك المتعلقة بالصحة البدنية والعقلية والجنس والإنجاب، وكذلك تلك المتعلقة بقضايا الأسرة، مثل الزواج والطلاق، وتوفير حلول وسبل انتصاف وتدابير جبر مناسبة؛

(ب) إلغاء جميع القوانين و/أو الممارسات التي تقيد الحقوق وإمكانية الحصول على الفرص على قدم المساواة مع الآخرين للنساء اللاتي تعرضن لطلاق أو الانفصال بسبب الجذام، وكفالة نصيبهن من الممتلكات الزوجية وحضانة أطفالهن، وكذلك الحقوق المتعلقة بالسكن والملكية والأرض؛

- (ج) حظر العنف المنزلي ضد النساء ذوات الجذام والمعاقبة عليه، هو وجميع أنواع العنف ضدهن، بما في ذلك العنف المؤسسي فيما يتصل بخدمات الدولة، مثل الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية والعمالة، وكذلك أي شكل من أشكال العنف فيما بين الأشخاص؛
- (د) ضمان أن يسهل وصول النساء ذوات الجذام إلى النظام القانوني الرسمي للدولة، وضمان التدريب على الوعي الجنساني للموظفين الحكوميين المسؤولين عن إنفاذ القوانين التي قد تُطبق بشكل ضار ضد النساء ذوات الجذام؛
- (هـ) تمكين النساء ذوات الجذام من معرفة حقوقهن وكيفية المطالبة بها، بما في ذلك عن طريق البرامج المدرة للدخل، وإنشاء التعاونيات والتعليم المستمر المهني، من أجل ضمان الاستقلالية الاقتصادية لهن وحصولهن على العمل اللائق والمساواة في الأجر، فضلاً عن ضمان حقوقهن في العمل، بما في ذلك إمكانية الوصول وتوفير تسهيلات معقولة لهن، والاعتراف في برامج الحماية الاجتماعية بما يقدمه من رعاية غير مدفوعة الأجر؛
- (و) إيجاد تدابير إيجابية لضمان المساواة في مشاركة النساء ذوات الجذام في أي عملية صنع قرار تمس حياتهن، وكذلك في آليات الديمقراطية النيابية والتشاركية، والمنظمات غير الحكومية، والجماعات المعرفية، وخدمات الرعاية الصحية.